عبد الحليم خدام : استفادة قصوى من الملف الهاشمي « لايلول اسود »

وصفي التل : نفذ فيه حكم الشعب

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

9 سنوات على الطريق... الى فلسطين

بقدر ما لا يصعب على الوطنيين الفلسطينيين استذكار ما درج على تسميته بمجزرة ايلول الاسود ، ١٩٧٠ ، للرجوع الى الحقبة ، المحنة ـ الفلسطينية ، التي امتدت من ذلك التاريخ وحتى صيف ١٩٧١ ، في الاردن ، فانه لا يصعب على الوطنيين اللبنانيين خاصة ، استذكار تلك المرحلة ايضا ، التي شهدت المحاولة الرئيسية الاولى لمعسكر العدو الامبريالي ـ الصهيوني ، لازالة العقبة الكامنة والمتنامية ، الفلسطينية ، كشرط اساسي لاية عملية تعبيد لطريق تصفية القضية الفلسطينية ، ووضع حد للصراع العربي ـ الاسرائيلي بما يضمن مصلحة الكيان الصهيوني في البقاء والاستمرار والهيمنة ، والمصالح الامبريالية العليا في ضمان ذلك . فالوطنيون اللبنانيون الى جانب الفلسطينيين ، شهدوا ، بذلوا ، واستشهدوا ، طوال السنة ونصف السنة ، الاخيرة ، في الحرب التي تفجرت ، تنفيذا لخطة ، هي المحاولة الرئيسية الثانية التي يلجأ اليها معسكر العدو ، لتوجيه ضربة قاضية للبندقية الفلسطينية ، في ظروف عربية ودولية ، تبدو فيها نوايا الاطراف المعنية الاكثر قدرة ، على احقاق تسوية تصفوية شاملة ، اكثر جدية من اي وقت مضى .

ان استذكار مرحلة ايلول ١٩٧٠ ـ تموز ١٩٧١ السوداء ، في الاردن ، ليست صعبة لان مجالات مقارنتها مع المؤامرة التي تنفذ فصولها في لبنان ، واسعة جدا . ولانها كذلك ، فان المواقف المتميزة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، انذاك ، جديرة باستعادتها في شريط سريع ، في مناسبة الذكرى التأسيسية للجبهة ، وذلك لتشابه محنة الامس الاردنية ، باليوم في لبنان ، لكن بأبعاد اكثر خطورة على مصير البندقية الفلسطينية ، والقضية برمتها . وخاصة ، لان الجبهة الشعبية تجد نفسها اليوم ، ومن موقع جبهة الرفض الفلسطينية ، تجدد دعوتها الملحاحة ، بضرورة اعتماد المقاومة الفلسطينية الاسلحة التاريخية التي تصنع الانتصار للثورة لاية ثورة ، لحماية بندقيتها من المصادرة ، ولحماية القضية من التصفية .

لقد كان قرار وقف حرب الاستنزاف والقبول بمشروع روجرز الشهير بمثابة انذار مسبق بان المقاومة الفلسطينية بوجودها الاساسي في الاردن ، قد دفعت الى دائرة الخطر . فالنظام الهاشمي في الاردن الذي يتوجس منها كنقيضه سيندفع بجدية اكبر لقمعها مع محاولة الولايات المتحدة بمبادرة روجرز ، وضع تسوية سياسية استسلامية للصراع العربي ـ الاسرائيلي . وقد حذرت الجبهة الشعبية من ان وقف حرب الاستنزاف والقبول بمشروع روجرز يعني بداية حرب استنزاف المقاومة ، وكان موقفها من تلك المبادرة حاسما : اذن ما هي التسوية السلمية المقبولة ؟ « هذا افتراض غير وراد وغير واقع . ولكن جوابنا على هذا السؤال الافتراض هو الرفض الثوري الفوري بدون اي تردد . طريقنا الوحيد للتحرير ليس قبول العروض الاميركية بل تدمير الامبريالية هنا . وضرب مصالحها والاستمرار في محاربتها حتى تضطر للجلاء عن كل شبر من الاراضي العربية » .

■■ المعركة واحدة

وكان اعلان البلاط الهاشمي صباح ١٦ ـ ٩ ـ ١٩٧٠ ، تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة حابس المجالي بمثابة اعلان النظام المدعوم من الولايات المتحدة ، الحرب على المقاومة الفلسطينية ، لتدوم قرابة اسبوعين داميين ، وتتطور بعدها لتاخذ شكل السعي المتدرج والمحدود ، لتحقيق الهدف التصفوي ذاته . وقد رأت الجبهة الشعبية ان عام ١٩٧٠ هو عام محاولة التصفية المزدوجة ، تصفية قضية فلسطين وقضايا التحرر العربي ، وتم فرض المقاومة الفلسطينية والنهوض الجماهيري العربي . فدعت الى اسقاط الحكم العسكري والتصدي لاحباط المؤامرة ، وباعلى درجة من الحسم والوحدة . فطبيعة المعركة واحدة ضد الامبريالية واسرائيل والرجعية العربية ، ولا تجوز تجزئتها الى معركة ضد اسرائيل ، والامبريالية ، واخرى ضد الرجعية المرتبطة بعجلتها . والرجعية العربية الخاضعة لسيطرة الامبريالية الاميركية ، تستخدم كأداة لها من اجل ضرب الثورة . ولم يترك النظام الاردني خلال الشهرين الفاصلين بين القبول بمبادرة روجرز وبدء المجزرة الرئيسية ، اي مجال للالتباس حول نيته بخوض معركة حاسمة النتائج ضد المقاومة الفلسطينية . واذا كانت اللجنة المركزية للمقاومة قد استجابت لضرورة التصدي للمؤامرة « باعلى درجة من الوحدة » ، بان تراجعت عن قرار تجميد عضوية الجبهة الشعبية فيها ، لتثبت سلامة تحليلها وموقفها من التي فرضت على المقاومة ، فان الجبهة ظلت تقاتل حتى المعارك الاخيرة في جرش وعجلون على هذا الاساس ، بينما ادى تراكم التراجعات لقيادات منظمة التحرير امام شروط ومطالب السلطة الاردنية الى الهزيمة هناك .

فمع بدء مهمة اللجنة التوفيقية العربية ـ برئاسة الباهي الادغم رئيس الوزراء التونسي ـ لوقف القتال كانت الجبهة الشعبية واضحة في تقديرها لما ستؤول اليه تلك الجهود التوفيقية والوساطات : المؤامرة مستمرة ومطلق ثقة من جانب المقاومة بان تؤدي هذه الجهود الى اتفاق لوقف القتال وتحقيق تسوية بين النقيضين على الساحة الاردنية ، ستعني استعداد قيادات منظمة التحرير للمساومة وتقديم التنازلات التي تمكن النظام الاردني من اثبات ما اراد ان يبلغه لمن يهمهم الامر ، بان « العقبة الفلسطينية » او الفتيل الفلسطيني لبرميل البارود في الشرق الاوسط ، يمكن ازالته نهائيا ، وبالتالي ازالة الحاجة الى التفكير والتخطيط لمشروع دويلة فلسطينية في اية تسوية سياسية مع اسرائيل .

وبالفعل لم يترك النظام الاردني فرصة للتكهنات ، ولا تركت منظمة التحرير بدورها فرصة للتكهن حول ما سيكون عليه موقفها . فجاء تعيين وصفي التل لرئاسة الحكومة الاردنية ليؤكد اصرار عمان على المضي في تنفيذ مؤامرة التصفية ضد المقاومة الفلسطينية ، وجاءت سلسلة التراجعات لمنظمة التحرير امام شروط السلطة وتحت الشعار التبريري القائل بوجوب اتخاذ ما يكفل حقن الدماء في الاردن ، لتدق ناقوس الخطر الشديد على وجود حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن .

■■ رفض الوقوع في الشرك

فبعد وقف المجزرة الرئيسية في ايلول ١٩٧٠ حذرت الجبهة من الوقوع في شرك التفاؤل الزائف المنصوب للمقاومة لدفعها الى الاطمئنان والاسترخاء وتقديم المزيد من التراجعات للسلطة المتربصة التي لم تتراجع عن هدفها الاساسي من الهجمة : ان ما يجري على الساحة الاردنية والاجهزة الاعلامية الرسمية وشبه الرسمية تلقي عليه ستارا من الصمت ، وتحاول تصويره وكأنه مجرد حوادث واشتباكات ترسبت اسبابها من مجازر ايلول الماضي ، وكأنها اشكالات طبيعية الظهور في مرحلة التمهيد لوضع بروتوكولات الحكام العرب باشراف اللجنة العربية . ولكنها المؤامرة لتصفية المقاومة بعد ضربة ايلول الرئيسية ، لتكبيلها وعزلها ومحاصرتها من اجل الانقضاض عليها .

وبذلك كان من الطبيعي ان تقف الجبهة الشعبية موقف المعارضة الحازمة لمطلب النظام الاردني بتسليم كل سلاح الميليشيات الفلسطينية : « ارفعوا ايديكم عن الميليشيا » و « لا ، لنزع سلاح الميليشيا » . كما انها وقفت بحزم ضد مطلب السلطة بتحديد مناطق التواجد المقاوم الفلسطيني ، محذرة بان الهدف من هذا التحديد هو عزل المقاومة عن مادتها (الجماهير) وتحقيق هدف السلطة بمحاصرتها ، لاستكمال فصول الخطة التصفوية ، وذلك على اساس : ١ ـ ان النظام الهاشمي لا يمكن ان يستمر في قبول وجود نقيضه ، ونمو هذا النقيض في ظله تحت شعار « التعايش » الجميل الوقع . ٢ ـ ان ارتباط هذا النظام بمعسكر العدو الامبريالي الاميركي ـ الصهيوني والمصلحة العليا لهذا المعسكر بتصفية المقاومة الفلسطينية ، يكفي انذارا بضرورة الصمود والتصدي لاسقاط الحكم المتآمر .

ومن هذا الوعي لطبيعة المعركة التي تخوضها المقاومة ، دعت الجبهة الى ضرورة ان تتقدم العلاقات بين فصائلها « باتجاه درجة ارقى من الثورية كي تكون قادرة على الرد على التحالف المتزايد بين اطراف معسكر العدو ، وانشاء علاقات غير مبنية على الانفراد والعنف ، ولكن على البرنامج والمخططات والعلاقات الديمقراطية » .

وجاءت التطورات فيما بعد وطوال الفترة الممتدة ما بين ايلول ، ١٩٧٠ وتموز ، ١٩٧١ ، لتثبت سلامة تلك المواقف التي تمسكت بها الجبهة الشعبية ، وصحة اعتبارها بان المعركة مفتوحة حتى ولو توقفت المجزرة الرئيسية بعد ايلول ، وحتى بالجهود ، والاتفاقيات التي سعت اللجنة التوفيقية لاحقاقها بين النظام الاردني ومنظمة التحرير ، باسم اعادة فتح فرص التعايش بين النقيضين : « اننا ما نزال نعتبر المعركة مفتوحة . ان النظام الاردني يعد العدة لضربات جديدة لاحراز مكاسب جديدة ومواقع اضافية ليسعى بعدها الى وقف لاطلاق النار مزيف تمهيدا لجولة اخرى » .

وبالفعل ، جرى جمع اسلحة الميليشيا ووضعها في اماكن معينة . ولكن كانت النتيجة ان تحركت دبابات السلطة الاردنية نحو تلك المستودعات وسيطرت عليها . ولم يلق هذا التحرك اية مقاومة لان السلاح كان منزوعا من ايدي الميليشيات ومجمعا فيها !

اما على صعيد تحديد مناطق التواجد الفلسطيني المقاوم ، فقد كانت السلطة الاردنية تتحرك على هذا الصعيد على اساس خارطة مرسومة ، تحرم التواجد هنا لاسباب سياحية ، وهناك لاسباب امنية ، وهنالك لمصلحة احقاق اجواء من الاطمئنان لاعادة الحياة الطبيعية الى اخر ذلك من حجج وتذرعات استجابت لها قيادات منظمة التحرير ، رغم انها كانت تستهدف احكام سياج الحصار العازل حول المقاومة لكيل الضربات القاضية ضدها .

السادات : اتفاقية سيناء كانت الانذار المسبق « لايلول اسود » لبنان

روجرز : مشروع روجرز كان الانذار المسبق

■■ نبذ السياسة التراجعية

لقد رفضت الجبهة الشعبية آنذاك خط التفاوض مع النظام الاردني : ان الفترة الراهنة لا تشهد فقط اصرار جميع اطراف معسكر العدو على ارغام المقاومة